محضر اجتماع مجلس الجامعة

اجتماع استثنائي

ولاية 2006 – 2008

التاريخ : الجمعة 15 دجنبر 2006

المقر : رئاسة جامعة القاضي عياض

الحـــــاضـــــرون :

الأعضاء بحكم القانون : السادة : أحمد الجبلي – الحسني لحسن أمزيان – محمد أبو صلاح – عبد الجليل هنوش – المصطفى العدناني – عبد العزيز البوعديلي – المصطفى حدية – عبد الرحمان عيادي – بناصر وسكوم – محمد نجيب قديوي – محمد العربي الأشهب – بشير سيف الإسلام لخضر.

الأعضاء المنتخبون : السيدات و السادة : عبد الواحد أحماني – أحمد أسحل – حفيظ أحميد – عبد الرحيم بنعلي – محمد رمزي – محمد التاقي – عبد النعيم كلدي – عبد الغني بوسعود – محمد العدناني – عبد اللطيف آيت عمي – الحسين حنيش – ابراهيم تاكات – محمد المخفوق – مولاي الطيب لومي– سعيد أمال – عبد النوري ناجي – محمد الحمداوي – سعيد أهادي – صالح الهداج – عبد الصمد بو الصلحي – خليد أحماني – عبد اللطيف كنيديري – عادل نمير.

الأعضاء المدعوون : السادة : بومدين التانوتي – المظفار الشرقاوي – إدريس كجدامي.

****

في البداية، افتتح المجلس بقراءة الفاتحة على روحي السيدين عبد الهادي زريكم والطاهر بن منصور تغمدهما الله برحمته.

ورحب المجلس بالأعضاء الجدد ويتعلق الأمر بالسادة محمد العربي الأشهب مدير المدرسة العليا للتكنولوجيا بآسفي وبشير سيف الإسلام لخضر مدير المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بمراكش والمعطي بن دادة ممثل أساتذة التعليم العالي من الكلية المتعددة التخصصات ببني ملال وسعيد أهادي وصالح الهداج ممثلي الأساتذة من المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بمراكش وعبد الصمد بو الصلحي ممثل أساتذة التعليم العالي مساعد من المدرسة العليا للتكنولوجيا بآسفي.

بعد ذلك، انطلقت أشغال المجلس حول نقطة جدول أعماله وتتعلق بالأوضاع بالمدرسة العليا للتكنولوجيا بآسفي. وقد تقرر عقد هذا الإجتماع الاستثنائي للمجلس على إثر الاستقالة الجماعية لأساتذة المدرسة من مجلس المؤسسة ومن رئاسة الشعب.

وكان مجلس الجامعة قد توصل بملف من الأساتذة ممثلي المدرسة العليا للتكنولوجيا بآسفي بمجلس الجامعة وخول المجلس دراسة الملف وتقصي الحقائق لمجلس التدبير وذلك خلال اجتماعه بتاريخ 23 فبراير 2006.

وكلف مجلس التدبير لجنة عنه للقيام بهذه العملية وخلصت هذه اللجنة إلى تقرير حول الأوضاع بالمدرسة تلاه أمام مجلس الجامعة منسقها. وتمحور تقرير اللجنة المنبثقة عن مجلس التدبير حول النقاط التالية :

- قامت اللجنة بزيارة المدرسة يوم 23 مارس 2006 حيث عقدت اجتماعات مع كل مكونات المؤسسة.
- توصلت اللجنة من مدير المدرسة بوثيقة رد من 80 صفحة على التقرير المقدم لمجلس الجامعة.
- مشكلة بلورة وتتبع الميزانية التي لم يخبر أعضاء المجلس بتفاصيلها والتعديلات التي طرأت عليها.
- عدم تفعيل لجنة تتبع الميزانية منذ 2003.
- حسب مدير المدرسة، فإن المجلس خول له بلورة القيمة المالية لبعض بنود الميزانية خلال اجتماعه يوم 13 يونيو 2005 لكن الأساتذة أكدوا عكس ذلك.
- الإعتمادات المخصصة للاستقبال والتظاهرات الرسمية.
- كانت تودع نسبة تتراوح بين 70 و 80% من مجمل مستخلصات ما يسمى برسوم التسجيل بينما النسبة المتبقية كانت تصرف خارج الميزانية لتغطية بعض المصاريف المستعجلة بدعوى أن سنوات 2003 و2004 كانت انتقالية في التدبير المالي.
- مقاطعة أساتذة المدرسة كان نتيجة انعدام الثقة بين الأساتذة وإدارة المؤسسة. وهذا الوضع ماهو إلا نتيجة عدم تفعيل هياكل المدرسة وعدم احترام قرارات الشعب.

بعد ذلك، ناقش أعضاء مجلس الجامعة هذا التقرير ووردت جل التدخلات حول النقاط التالية :

- هناك نقاط يجب توضيحها خاصة في ما يتعلق بالتدبير المالي.
- هياكل المدرسة لم تشتغل بعد ولم يتم تفعيلها.
- إذا كانت هناك اختلاسات، فالقانون واضح في هذا الباب، ويجب على رئاسة الجامعة القيام بافتحاصات دقيقة في الموضوع.
- كان على أساتذة المدرسة بمجلس الجامعة أن يتوصلوا بتقرير اللجنة المكلفة بتقصي الحقائق حتى يتمكنوا من إعداد ردهم في الموضوع.
- إن المستخلصات مما يسمى برسوم التسجيل المستخلصة من طلبة المدرسة لا أساس لها في القوانين المنظمة.
- التأكد من صحة الفواتير المقدمة أمر صعب.
- يجب توخي الحذر في التعامل مع هذا الملف حتى لا ترجع الأمور إلى ما هو غير صالح للجامعة.
- إن تفعيل أعمال لجان المؤسسات مسؤولية الجميع ويجب توضيح اختصاصات لجان تتبع الميزانية.
- بالنسبة للأساتذة العرضيين الذين يعملون بالمدرسة من أجل تدعيم التأطير فالشعبة هي المسؤولة أولا عن تحديد الخصاص وهي التي تخول للأساتذة استعمالات الزمن ولا يمكن فرض أي أستاذ عرضي على الشعبة.

وفي النهاية صادق المجلس على مايلي :

استمع المجلس لتقرير اللجنة المكلفة بدراسة الأوضاع بالمدرسة العليا للتكنولوجيا بآسفي وطالب من رئاسة الجامعة القيام بافتحاص دقيق للتسيير المالي بالمدرسة كما ناشد السادة الأساتذة العدول عن استقالتهم الجماعية من مجلس المؤسسة ورئاسات الشعب والتعاون مع المدير الجديد في مهامه.

لجنة الصياغة

المقرر: الكاتب العام للجامعة – ذ. رشيد هلال

المراجعة :

- ذة : لطيفة الداودي
- ذ : مولاي الطيب لومي

صودق عليه في اجتماع مجلس الجامعة بتاريخ 28 فبراير 2007.